

بيان صادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يحذر فيه من انهيار الأوضاع الصحية في قطاع غزة، وعدم قدرة الجهاز الصحي فيه على التعامل مع المرضى في حال انتشار فيروس "كورونا"، ويدعو المجتمع الدولي ومنظمة الصحة العالمية إلى الضغط على إسرائيل، والسماح بإدخال كافة الاحتياجات الطبية إلى القطاع\*

٢٠٢٠/٣/٢٤

يتابع المركز بقلق شديد الأوضاع الصحية في قطاع غزة، ويحذر بجديّة من تدهور كارثي قد يصيب القطاع حال تفشّي فيروس كورونا المستجد Covid-19 فيه. ويخشى المركز من عدم قدرة الجهاز الصحي في قطاع غزة التعامل مع المرضى في حال انتشار الوباء.

ووفقاً لمتابعات المركز، تعاني المرافق الصحية في قطاع غزة، أصلاً، من تدهور خطير ناجم عن سياسة الحصار الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلية على قطاع غزة منذ ١٣ عاماً، ونتائج أيضاً عن تداعيات الانقسام الفلسطيني الداخلي والمناكفات السياسية. وقد نجم عن ذلك هشاشة النظام الصحي لقطاع غزة، ونقص دائم في قائمة الأدوية الأساسية، والأجهزة الطبية، ونقص الكادر الطبي المتخصص، وهو ما جعله في الأوقات العادية، عاجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية الطبية لسكان القطاع.

ووفقاً لوزارة الصحة في غزة، فإن الحصار الإسرائيلي حال دون تمكن الوزارة من توريد عدد من الأجهزة الطبية الجديدة أو استيراد قطع غيار للأجهزة الطبية المتعطلة. وقد شكلت أزمة الأجهزة الطبية عقبة كبيرة أمام تطور أو استمرار العمل في مستشفيات القطاع ومراكزه الطبية بشكل ملائم لاحتياجات السكان الصحية. وقد أكدت الوزارة في بيان لها بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢١، احتياجها بشكل عاجل لأجهزة التنفس وتجهيز غرف العناية المركزة والأدوية والمستهلكات الطبية والمستلزمات الوقائية لمواجهة فيروس كورونا. وقد جاء هذا التأكيد بعد سماح السلطات الإسرائيلية بإدخال كميات محدودة من المستلزمات الطبية إلى قطاع غزة بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٨، حيث تم إدخال معدات خاصة لتشخيص المصابين بفيروس كورونا، بالإضافة إلى المئات من أطقم الوقاية المخصصة لحماية الطواقم الطبية والنظارات الواقية، وذلك بعد طلب تقدمت به منظمة الصحة العالمية.

وأعلنت وزارة الصحة في غزة أن عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا في قطاع غزة بلغ حالتين، وذلك بعد فحص ١١٨ عينة، كانت نتائج ١١٦ منها سلبية (خالية من الفيروس)، وحالتين إيجابية. كما بلغ عدد الحالات المدخلة في مراكز الحجر الصحي الخاص ١٣٩٩ حالة، موزعين على

\* المصدر: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (غزة)

٢٢ مركزاً في جميع محافظات قطاع غزة، وبلغ عدد الحالات الخاضعة للحجر المنزلي ١٩٦٩ حالة [1].

وقد أعرب مايكل لينك، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، في بيان له بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٩، عن قلقه البالغ بشأن التأثير المحتمل لفيروس كورونا المستجد على أهالي قطاع غزة. وأضاف أن نظام الرعاية الصحية في غزة يتهاوى حتى قبل تفشي الجائحة بسبب نقص مخزون الأدوية الأساسية، وتلوث المياه الصالحة للشرب إلى حد كبير، وارتفاع نسبة سوء التغذية، وظروف المعيشة المتردية والكثافة السكانية. وحذر لينك من أن التفشي المحتمل على نطاق واسع في غزة سيفاقم الضغوطات على العاملين في المجال الصحي المحاصرين [2].

كما اعتبر جيمي ماكغولدريك، منسق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، في تصريح له بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢١، أن وصول فيروس كورونا إلى قطاع غزة قد يكون مخيفاً نتيجة الاكتظاظ السكاني ومحدودية قدرات النظام الصحي. وأضاف: "إننا قلقون حالياً فيما يتعلق بغزة، إنها منطقة معقدة، بسبب الحصار الطويل الأمد والقيود المفروضة التي تصعب الأمور". ورأى أن وصول الفيروس إلى قطاع غزة سيحوّله إلى "ما يشبه الحاضنة عندما يعلق الناس ضمن منطقة مكتظة بالسكان، والنظام الصحي فيها يعاني من نقص في التمويل وشح في الموارد والأجهزة [3]". إن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وفي ضوء الخشية من انهيار الأوضاع الصحية في قطاع غزة، وعدم قدرة الجهاز الصحي في القطاع غزة على التعامل مع المرضى في حال انتشار فيروس كورونا، فإنه:

- يؤكد على أن المسؤولية الأولى في توفير الإمدادات الطبية لسكان قطاع غزة تقع على إسرائيل، وعليها اتخاذ جميع التدابير الوقائية الضرورية المتاحة لمكافحة انتشار الأمراض المعدية والأوبئة، وذلك وفقاً للمادتين ٥٥ و٥٦ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

- يدعو المجتمع الدولي ومنظمة الصحة العالمية إلى الضغط على إسرائيل من أجل إجبارها على الالتزام بواجباتها، والسماح بإدخال كافة الاحتياجات الطبية إلى قطاع غزة، وخاصة الأجهزة والمعدات الطبية اللازمة للفحص الطبي لفيروس كورونا.

- يدعو المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية إلى تقديم العون والمساعدة للجهاز الصحي في قطاع غزة، والعمل على توفير المستلزمات الطبية التي تحتاجها المستشفيات، للمساعدة في مواجهة انتشار فيروس كورونا.

- يدعو إدارتي وزارة الصحة في رام الله وغزة إلى ضرورة التنسيق بينهما وتوحيد الجهود لمواجهة انتشار فيروس كورونا.

- يدعو السلطة الوطنية الفلسطينية إلى إنشاء لجنة طوارئ عليا موحدة تشمل كافة المحافظات الفلسطينية، تتابع الإجراءات المتخذة للحد من انتشار فيروس كورونا، وتعمل على نشر المعلومات حول الإصابات، وكيفية الوصول للخدمات الصحية أولاً بأول.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbeirut@palestine-studies.org  
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/>